باريس تؤكد ان قوة الامم المتحدة ستشرف على حظر السلاح في لبنان.. وايطاليا ترغب بانتشار سريع.. والمانيا تدعو الى توحد الاتحاد الاوروبي

مشاورات للاتحاد الاوروبي بشأن اليونيفيل قبل الاجتماع مع عنان الجمعة.. وانتقادات لفرنسا

■ بروكسل ـ باريس ـ كوبنهاغن ـ ا ف ب ـ رويترز: اجرت دول الاتحاد الاوروبي الـ25 بعد ظهر امس الاربعاء في بروكسل مشاورات بشأن استعدادات وشروط ارسال جنود الى لبنان ضمن قوة الامم المتحدة المعززة في لبنان (يونيفيل) وذلك قبل اجتماع وزاري طارىء الجمعة.

ولا تزال الدول الاوروبية الاساسية في هذا الملف وهي فرنسا وايطاليا واسبانيا تبدي ترددا في تقديم تعهدات تحديدا في انتظار توضيح مهمة اليونيفيل المعززة. وكان اجتماع سابق لسفراء الاتحاد الاوروبي في 16 آب (اغسطس) لم يفض الى اي نتيجة.

وينص قرار مجلس الامن رقم 1701 الذي انهى في 14 آب (اغسطس) 34 يوما من المعارك بين الجيش الاسرائيلي ومقاتلي حزب الله الشيعي اللبناني، على ارسال 3500 من قوات الامم المتحدة الى لبنان قبل نهاية آب (اغسطس) لمساعدة الجيش اللبناني في الجنوب.

كما ينص على ان يصل عديد اليونيفيل الى 15 الف جندي كحد اقصى في مرحلة لاحقة مقابل الفي عنصر حاليا.

وترفض فرنسا التي كان يتوقع ان تتولى قيادة هذه القوة، نشر جنودها دون ضمانات بشأن امنهم ودون تحديد قواعد عمل قوات اليونيفيل.

وقررت فرنسا الاكتفاء حاليا بارسال 200 جندي لتعزيز 200 جندي فرنسي اخر متواجدين ضمن قوات اليونيفيل الحالية وهو رقم بعيد جدا عن رقم الفين او ثلاثة الاف الذي كانت تأمله الامم المتحدة.

ورأى محللون ان فرنسا بدأت تفقد الاعتبار الذي اكتسبته بخوضها المعركة الدبلوماسية لاعادة السلام الى لبنان بعد ان تمنعت عن المشاركة بشكل كبير في قوة الامم المتحدة في لبنان.

واوضح دومينيك موييزي من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ان قرار مجلس الامن الدولي 1701 الذي نص على وقف العمليات الحربية بين اسرائيل وحزب الله «كان انتصارا دبلوماسيا لفرنسا».

وتابع «لكن ما حصل بعد ذلك يحمل على اعادة النظر في مصداقيتها في امرين تعتبرهما جوهريين وهما قدرتها على التدخل ودعمها للامم المتحدة».

ولعبت فرنسا من خلال «علاقتها المميزة» مع لبنان دورا حاسما اتاح صدور القرار 1701.

واعلنت ايطاليا، بعد تشجيع من لبنان واسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا، استعدادها لتولي قيادة اليونيفيل غير ان رئيس الحكومة الايطالية رومانو برودي حذر من ان «المهمة معقدة» وتستدعي «حذرا كبيرا».

وشدد الموفد الخاص للحكومة الايطالية ريكاردو سيسا امس الاربعاء من بيروت على اهمية انتشار قوة الطوارىء الدولية المعززة «بأسرع وقت ممكن» في جنوب لبنان.

وقال سيسا للصحافيين اثر اجتماعه مع وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ «تحدثنا عن الشروط الدولية والداخلية الضرورية كي تتمكن تلك القوات من ان تتشكل وان تنتشر بأسرع وقت ممكن». واضاف «بنظر ايطاليا هذه مناسبة لتلعب اوروبا دورا مهما في الشرق الاوسط».

يذكر بأن ايطاليا اعربت عن استعدادها لتولي قيادة قوة اليونيفيل المعززة التي ستنتشر في جنوب لبنان والتي تقودها حاليا فرنسا.

وامل الموفد الايطالي الخاص بأن يتمكن وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم الاستثنائي الذي سيعقد الجمعة «من التوصل الى قرار بنشر القوة التي ستعمل لمصلحة الشعب اللبناني بأسرع ما يمكن». وقال «الاتحاد الاوروبي وخصوصا ايطاليا حاضر للعب دور كهذا». واكد سيسا قناعته «ان الانتشار سيتم بسرعة اذا توفرت الشروط المطلوبة». من ناحيته اكد صلوخ ان الضمانات التي تطلبها الدول التي اعربت عن استعدادها للمشاركة «تنحصر في عدم وجود اسلحة والترحيب بوجودهم (القوات الدولية) في المنطقة العازلة» التي تمتد من جنوب الليطاني حتى الحدود مع اسرائيل.

وقال مصدر اوروبي «هناك هواجس تلقي بظلالها الكثيفة وهي تتمثل في مهام الامم المتحدة التي انتهت بشكل سيىء وحصيلة فاشلة» مشيرا الى ما جرى في البوسنة.

واضاف المصدر ذاته «لتكون مهام الامم المتحدة فعالة يجب ان يكون التفويض قويا مع تسلسل قيادي بالغ الوضوح» مشيرا الى انه لا يتوقع تحقيق تقدم كبير في اجتماع الاربعاء لان «قواعد التزام» قوة اليونيفيل المعززة لن يتم تحديدها من قبل الامم المتحدة قبل الخميس.

وفي المقابل اشارت كريستينا غالاش المتحدثة باسم الممثل الاعلى لسياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية خافيير سولانا الى ان مجيء عنان الجمعة الى بروكسل «سيكون من شأنه تشجيع الاوروبيين على الانخراط بشكل ملموس».

وسيكون على دول الاتحاد الاوروبي تحديد الجهد الذي هم على استعداد لبذله ووفق اي شروط. وهم يشددون على ضرورة «تسييس» ودمج حزب الله اكثر ما يمكن في الحياة السياسية اللبنانية وذلك بهدف المضي في نزع سلاح مقاتليه.

واوضحت غالاش ان «نزع السلاح بالقوة وحدها يوجد في اغلب الاحيان اوضاعا بالغة الخطورة».

وذكرت بأن «سولانا تحدث منذ البداية عن التزام اوروبي اجمالي يشمل اربعة الاف جندي».

واضافت ان ذلك سيمثل «حضورا هاما جدا» للاوروبيين في قوة اليونيفيل مقرة مع ذلك بأن مثل هذا الرقم يعني ان عديد اليونيفيل قد يكون ادنى من 15 الفا. كما يتوقع ان تبحث دول الاتحاد مسألة قيادة اليونيفيل المعززة.

واضاف مصدر اوروبي انه حتى مع اعلان روما استعدادها لقيادة هذه القوة فان القرار بهذا الشأن «يعود لكوفي عنان» مشيرا الى ان التصريحات الايطالية لا تعدو كونها «تعبيرا عن الاهتمام» بالامر.

ومن جهتها اعلنت وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني امس الاربعاء من باريس ان «الوقت يعمل لغير صالح المجتمع الدولي في لبنان»، ودعت الى تحرك «سريع جدا من قبل الاسرة الدولية».

وقالت ليفني في مؤتمر صحافي مع نظيرها الفرنسي فيليب دوست بلازي «الوقت يعمل لغير صالح الذين يريدون ان يطبق القرار 1701».

واوضحت «نحن الان في اكثر المراحل حساسية وتفجرا»، مشددة على ان الجيش الاسرائيلي «لا يزال متواجدا على الاراضي اللبنانية» وان «الحظر المفروض (على الاسلحة التي يتسلمها حزب الله) ليس تاما بعد».

لبنانية تتفقد منزلها المدمر في عيتا الشعب

وقالت «لهذا السبب لا بد من تحرك سريع جدا من قبل الاسرة الدولية»، مضيفة «كلما اعتبر حزب الله ان التحرك الدولي متردد، كلما صارت الامور اصعب».

كما حثت الدنمارك التي تحظى بمقعد حاليا في مجلس الامن، الدول الاوروبية على ارسال قوات «فورا» لتعزيز قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) معتبرة ان مصداقية اوروبا على المحك.

وقال وزير الخارجية الدنماركي بير ستيغ مولر في مقالة نشرتها صحيفة «برلينغسكي تيدينذي» المحافظة امس الاربعاء «ان مصداقية اوروبا على المحك في مجالي السياسة الخارجية والامن والعالم ينتظرنا (..) واذا ما قامت اوروبا بخطوة ناقصة فان ذلك سيتسبب بخيبة كبيرة».

وانتقد مولر الذي لن ترسل بلاده قوات برية وانما اقترحت ايفاد ثلاث سفن حربية، تحرك الاوروبيين وخاصة فرنسا ازاء مسألة نشر 15 الف عسكري في لبنان.

وقال وزير الدفاع الالماني فرانتس يوزيف يونج في مقابلة مع صحيفة ايطالية نشرت امس الاربعاء ان بلاده ترغب في أن يظهر الاتحاد الاوروبي الوحدة بخصوص قوة تابعة للامم المتحدة في لبنان للمساعدة في ضمان «سلام دائم».

تل ابيب تؤكد مقتل جندي في «عملية» في جنوب لبنان

استشهاد ثلاثة عسكريين لبنانيين في جنوب لبنان لدى تفكيكهم قنبلة اسرائيلية

■ بيروت ـ القدس ـ اف ب: استشهد ثلاثة عسكريين لبنانيين من خبراء المتفجرات امس الاربعاء في جنوب لبنان فيما كانوا يحاولون تفكيك قنبلة اسرائيلية، على ما اعلن متحدث في الجيش لوكالة فرانس برس.

وقال المتحدث الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان العسكريين الثلاثة وهم «خبراء متفجرات قتلوا حين كانوا يحاولون تفكيك قنبلة عنقودية اسرائيلية على مشارف قرية تبنين».

واوضح ان خبراء المتفجرات الثلاثة كانوا ضمن فريق للجيش اللبناني يعمل على نزع القنابل العنقودية وتفجير القذائف غير المتفجرة في مناطق جنوب لبنان التي تعرضت لقصف اسرائيلي من الجو والبحر والبر.

يذكر ان هؤلاء العسكريين، يرتفع عددهم الى 44 عسكريا من الذين استشهدوا منذ 12 تموز (يوليو) تاريخ بدء العمليات الحربية بين اسرائيل وحزب الله.

وادى انفجار القنابل العنقودية الى استشهاد وجرح عدد من المدنيين في جنوب لبنان منذ عودة النازحين في 14 آب (اغسطس) فور وقف العمليات الحربية تطبيقا لقرار دولي.

الى ذلك اكد الجيش الاسرائيلي مقتل عسكري واصابة ثلاثة اخرين بجروح اثنان منهم اصابتهما بالغة خلال «عملية» ليل الثلاثاء الاربعاء في جنوب لبنان.

وقال متحدث عسكري لوكالة فرانس برس «قتل عسكري واصيب ثلاثة اخرون بجروح اصابة اثنان منهم بالغة في انفجار لغم وهم عائدون من عملية في جنوب لبنان».

ورفض المصدر كشف مزيد من التفاصيل حول طبيعة العملية مكتفيا بالقول ان الوحدة العائدة من العملية «دخلت بالخطأ حقل الغام اقامه الجيش الاسرائيلي في الجنوب على مقربة من الحدود الاسرائيلية».

واضاف ان هذه الالغام زرعت «لمنع ارهابيين مسلحين من الاقتراب من الحدود».

وقال ان احد الجنديين اللذين اصيبا بجروح بالغة برتبة ضابط. وذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية ان الحادث وقع غرب كيبوتز يفتاح في قطاع قريب من «اصبع الجليل».

واوردت الاذاعة العامة الاسرائيلية ان وحدات من سلاح الهندسة تدخلت لاخراج العسكريين التابعين لكتيبة النخبة في المشاة «جيفاتي» من حقل الالغام بعد ان دخلوه خطأ اما لان الحقل لم يكن مدرجا على خرائطهم او بسبب خطأ في التوجه.

وكانت قناتا العربية والجزيرة الفضائيتان افادتا في وقت سابق عن مقتل جندي اسرائيلي واصابة ثلاثة اخرين بجروح في انفجار لغم لدى مرور دبابتهم في جنوب لبنان، بدون ان تحدد وقت ومكان وقوع الحادث.

ودخل وقف للاعمال العسكرية حيز التنفيذ في لبنان في 14 اب (اغسطس) بعد 34 يوما من النزاع بين اسرائيل وحزب الله الشيعي، تطبيقا لقرار مجلس الامن 1701.

جنود لبنانيون ينقلون ذخائر اسرائيلية من الجنوب

هيئات الامم المتحدة قد تخفض طلب المساعدات الطارئة للبنان

بيروت ـ من مايكل وينفري:

قال مسؤولون امس الاربعاء ان من المحتمل أن تخفض هيئات الامم المتحدة طلب تقديم 150 مليون دولار للمساعدات الطارئة للبنان بعدما عاد جميع النازحين تقريبا الى منازلهم.

وكان نحو 90 ألف شخص فروا بسبب الحرب بين اسرائيل وحزب الله. وأعلن برنامج الاغذية العالمي ان عدد الذين هم بحاجة ملحة الى الغذاء والمأوى وغيرهما من المساعدات انخفض فيما يبدو منذ أن أوقفت هدنة نص عليها قرار للامم المتحدة القتال في 14 اب (اغسطس).

وقال بيتر سميردون المتحدث باسم البرنامج «عاد أغلب الناس الى منازلهم بسرعة كبيرة مع توقف القتال. «عندما أعددنا خططنا لم نكن نعلم متى سيتوقف القصف. والان نقوم بمراجعة خططنا ومن المحتمل أن تنخفض أعداد الذين نحتاج الى تزويدهم بالطعام».

وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان نحو 97 في المئة من بين ما يتراوح بين 900 ألف ومليون نازح يمثلون نحو ربع سكان لبنان قد عادوا الى ديارهم في غضون أربعة أيام من توقف القتال. غير أن كثيرا من العائدين وجدوا أن منازلهم في الجنوب دمرت جراء القصف الجوي والمدفعي الاسرائيلي ويتوقع أن يقيموا مع أقارب لهم أو بمنازل مستأجرة لمدة عام أو يزيد قبل امكانية بناء منازل جديدة.

وحذرت الامم المتحدة أمس من أن الاضرار الشديدة التي تعرضت لها مرافق المياه والصرف الصحي بالجنوب تمثل مشكلة يمكن أن تؤدي الى مخاطر صحية وانتشار الامراض.

كما حذرت المنظمة الدولية أيضا من وجود الاف القنابل العنقودية الاسرائيلية وغيرها من الذخيرة التي لم تنفجر في المنطقة. وقتلت القنابل العنقودية بالفعل ثمانية أشخاص وأصابت ما لا يقل عن 25 شخصا اخر منذ بدء الهدنة. وقال برنامج الاغذية العالمي انه وزع 1300 طن من الاغذية خلال الايام التسعة التي أعقبت توقف القتال مقارنة بنحو 1450 طنا خلال الايام العشرين التي سبقت ذلك والتي شهدت قتالا عنيفا. غير أن البرنامج قال انه أنفق اقل مما كان يتوقع وهو ما يرجع جزئيا الى العودة السريعة للنازحين وأيضا الى أن القوافل التابعة للامم المتحدة كانت غير قادرة على التحرك خلال القتال بعدما رفضت اسرائيل ضمان سلامتها من القصف الجوي. وقال سميردون ان هيئات الامم المتحدة ستقدم ارقاما جديدة بخصوص المساعدات المطلوبة خلال الاسابيع القليلة القادمة.

وتلقت الهيئات حتى الان 89 مليون دولار من المبلغ الذي دعت في البداية الى تقديمه والبالغ 150 مليون دولار. وأضاف سميردون ان هيئات الامم المتحدة لا تزال تحاول شحن الطعام والمياه ومواد الايواء الى الجنوب ولكنها ستبدأ قريبا في التحول من الاغاثة العاجلة الى اعادة الاعمار. وقال «تتطلع الهيئات بشكل متزايد الى العودة الى الاوضاع الطبيعية...لا زلنا نعمل لتلبية الاحتياجات الطارئة المتبقية ولن نتوقف قبل اشباعها».

وأدت الحرب التي استمرت اكثر من شهر الى مقتل زهاء 1200 شخص في لبنان أغلبهم من المدنيين الى جانب 157 اسرائيليا أغلبهم من الجنود. (ا ف ب)

العفو الدولية: اسرائيل تعمدت ضرب اهداف مدنية

لندن ـ من جيريمي لوفيل:

اتهمت منظمة العفو الدولية اسرائيل امس الاربعاء بانها استهدفت عن عمد المدنيين خلال حملتها على حزب الله في لبنان وقالت ان الدولة اليهودية قد تكون مذنبة بارتكاب جرائم حرب.

وقالت العفو الدولية ان متاجر الاغذية لم تكن وحدها التي دمرت عن عمد بالقصف المدفعي والغارات الجوية فقد تعرضت قوافل الاغاثة للعرقلة عن عمد وأعطبت المستشفيات ومرافق الخدمات العامة مثل محطات المياه والطاقة لاجبار الناس على ترك ديارهم.

وقالت المنظمة «الادلة توحي بقوة ان الدمار الواسع للاشغال العامة وشبكات الطاقة ومنازل المدنيين والمصانع كان متعمدا وجزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية لا مجرد ضرر غير مباشر».

وتقول اسرائيل انها لم تستهدف المدنيين وكانت تحذر غير المقاتلين لمغادرة جنوب لبنان. واتهمت ايضا مقاتلي حزب الله باطلاق صواريخ من مناطق مدنية. ودعت العفو الدولية الامم المتحدة الى المسارعة لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في انتهاكات القانون الانساني الدولي التي تقول ان الجانبين كليهما ارتكباها. وقال المنظمة «في سياق الهجمات على البنية الاساسية في لبنان فان اسرائيل انتهكت على وجه التخصيص الحظر على الهجمات العشوائية وغير المتناسبة».

وأضافت قولها «قد تكون اسرائيل انتهكت ايضا محظورات اخرى منها حظر على الهجمات المباشرة على الاهداف المدنية. وهذه الانتهاكات جرائم حرب».

وفي تقريرها المعنون «اسرائيل ـ لبنان.. دمار متعمد أم ضرر عارض» قالت العفو الدولية انه بين 12 من تموز (يوليو) و14 من اب (اغسطس) حينما بدأ تنفيذ هدنة نفذت اسرائيل اكثر من 7000 غارة جوية على 7000 هدف. وفي الوقت نفسه نفذت القوات البحرية الاسرائيلية 2500 عملية قصف اخرى واطلقت قطع المدفعية الطويلة المدى عددا غير معروف من القذائف على جنوب لبنان.

وقالت العفو الدولية «كثير من الانتهاكات التي تناولها هذا التقرير هي جرائم حرب تستوجب مسؤولية جنائية فردية».

واضاف التقرير ان الحكومة اللبنانية تقدر ان 31 منشأة حيوية من المطارات الى محطات الطاقة ومحطات المياه والصرف الصحي تدمرت تدميرا جزئيا او كاملا وكذلك 80 جسرا و94 طريقا بريا. وضرب اكثر من 25 محطة وقود و900 مؤسسة اخرى وسويت اكثر من 30 منزلا ومكتبا ومتجرا بالارض.

وقالت العفو الدولية «يصر المتحدثون باسم الحكومة الاسرائيلية على انهم كانوا يستهدفون مواقع حزب الله ومنشآت دعمه وان الضرر الذي لحق بالبنية الاساسية المدنية كان عارضا او نتج عن استخدام حزب الله السكان المدنيين درعا بشريا».

واستدركت بقولها «غير ان نمط الهجمات ومداه وكذلك عدد الاصابات بين المدنيين ومقدار الضرر الناشيء يجعل التبرير يبدو اجوف». وتقدر الاضرار الاجمالية بنحو 3,5 مليار دولار منها مليارا دولار للمباني و1,5 مليار دولار لمرافق البنية الاساسية. (رويترز)

لبنانية تبكي شقيقاتها الثلاث ووالدها خلال التشييع

انتشار مزيد من قوات الجيش اللبناني على الحدود السورية

السنيورة يدعو الى «التكفل» بمشاريع اعادة الاعمار في لبنان

■ بيروت ـ اف ب: دعا رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة امس الاربعاء الدول المانحة والقطاع الخاص الى المساهمة في اعادة الاعمار عبر «التكفل» بالمشاريع، من دون ان يحدد حجم الاضرار.

وقال السنيورة في مؤتمر صحافي «انني مقتنع بارادة الدول الصديقة للبنان واللبنانيين انفسهم في المساهمة في اعادة بناء البلاد التي يمكن لكل مواطن لبناني او عربي المساهمة فيها، بما في ذلك عبر التبرع للهيئة العليا للاغاثة».

واقترح ان تقوم شركات خاصة او دول بـ«التكفل» بمشاريع اعادة اعمار «بكل شفافية وتحت اشراف الدولة» لتفادي البيروقراطية وبطء المعاملات في الادارات. واذ قدر رئيس الوزراء «الاضرار الهائلة بمليارات الدولارات»، رفض الاشارة الى رقم محدد معتبرا انه لا يمكن الاستناد الى الارقام التي يتم تداولها حاليا. واوضح ان «من المستحيل الحديث عن ارقام واضحة وشاملة لتعويض السكان، قبل معرفة مدى الاضرار والتكاليف».

وقال السنيورة مبررا حذر الحكومة «حتى الولايات المتحدة تواجه صعوبة في تقييم (مخلفات) الكوارث الطبيعية»، في اشارة الى فيضانات العام الماضي في نيو اورليانز.

وقدر برنامج الامم المتحدة للتنمية الثلاثاء مجمل الخسائر الاقتصادية التي تكبدها لبنان جراء النزاع بين اسرائيل وحزب الله بـ15 مليار دولار على الاقل.

ومن جهتها، قدرت الهيئة العليا للاغاثة كلفة اعادة بناء البنى التحتية اللبنانية بـ3,6 مليار دولار، ويشمل ذلك 15 الف منزل و77 جسرا و94 طريقا مدمرة او متضررة. وقال السنيورة ان «حجم الدمار (...) كبير كبير جدا» وان «لبنان بحاجة الى دعم من كل مواطن لبناني وعربي».

واضاف ان الدولة تدرس وسائل تقييم الاضرار التي لحقت بالوحدات السكنية والمتاجر لكي يطالب المواطنون بحقوقهم في اقرب وقت.

وكلفت الحكومة اللبنانية ثلاث هيئات تابعة للدولة بينها مجلس الانماء والاعمار، تقدير الاضرار التي لحقت بالمنازل والبنى التحتية.

واوضح السنيورة ان هذه التقديرات ستسلم بعدها الى شركة «خطيب وعلمي»، وهي من اهم شركات الاستشارات الهندسية المدنية في العالم العربي.

وحول دور حزب الله الذي يمنح مساعدات مالية للمنكوبين، قال السنيورة ان ما قام به الحزب هو دفع مبالغ لتمكين المواطنين من دفع ايجار شقة وثمن اثاث وفرنسا.

ولم يكلف هذا القرار قوات الطوارىء العاملة في لبنان التي تعرف باسم (يونيفيل) بالقيام بعمليات واسعة النطاق لنزع سلاح حزب الله اللبناني في المنطقة العازلة بجنوب لبنان.

وقال فيجاي ناميبار المستشار الخاص لكوفي عنان الامين العام للامم المتحدة ان الاحكام التي عرضت على الدول التي يحتمل ان تساهم بقوات حصلت على قبول عام. وقال ناميبار خلال مؤتمر صحافي في القدس الثلاثاء «لم نتلق اي مطالب اساسية لتغيير الاحكام. نتصور انه سيكون بوسعنا استكمالها وشيكا».

وفي محاولة لتعزيز الهدنة الهشة التي انهت حربا استمرت 34 يوما بين اسرائيل وحزب الله تسعى الامم المتحدة لارسال قوة متقدمة قوامها 3500 جندي الى لبنان بحلول الثاني من ايلول (سبتمبر) على ان يصل قوامها النهائي الى 15 الفا بحلول تشرين الثاني (نوفمبر) منها قوة اليونيفيل الموجودة بالفعل في لبنان وقوامها 2000 جندي.

وشكلت قوة الطوارىء الحالية عام 1978 وهي ايضا تتمتع بحق الدفاع عن النفس لكنها كانت مهمة مراقبة في الاساس.

وبصورة خاصة تسمح الاحكام الجديدة بالدفاع عن النفس و«الدفاع الوقائي عن النفس» ضد اي هجوم متوقع. لكن في اغلب الحالات يجب موافقة ضابط كبير على استخدام القوة اذا لم تتعرض قوات الامم المتحدة لهجوم.

وتقول الاحكام ايضا انه يمكن للجنود اللجوء الى استخدام القوة ضد من يحاول منع اليونيفيل من اداء مهامها موقت، لكن عملية اعادة الاعمار «ستعود للدولة» في نهاية المطاف. وفي هذا الاطار، دعا اللبنانيين الذين تضررت منازلهم ومتاجرهم لتقديم ملفاتهم الى الدولة بهدف تعويضهم، وقال ان «تحويل الاموال سيتم مباشرة الى المستفيدين عبر المصارف» بهدف تأمين «الشفافية».

الى ذلك عزز الجيش اللبناني قواته على الحدود السورية امس الاربعاء في الوقت الذي تناقش فيه دول الاتحاد الاوروبي الانضمام الى قوة الامم المتحدة التي ستتسلم نقاط المواجهة الساخنة من قوات الاحتلال الاسرائيلي وحزب الله اللبناني.

وقالت مصادر امنيه انه في محاولة لتعزيز هدنة هشة أقرتها الامم المتحدة لوقف حرب استمرت اكثر من شهر بين اسرائيل وحزب الله تحرك المزيد من القوات اللبنانية الى النقاط الحدودية في وادي البقاع الجنوبي الشرقي.

وأخذ الجيش اللبناني يشدد قبضته على الحدود استجابة لقرار مجلس الامن الذي طالب بفرض حظر السلاح على حزب الله المدعوم من سورية وايران في اطار ترتيبات اعادة السلام الى لبنان.

وأعلن الرئيس السوري بشار الاسد امس الثلاثاء ان نشر قوات دولية على الحدود اللبنانية ـ السورية سيكون عملا عدوانيا. لكن دوست بلازي لم يعبأ بهذا التحذير قائلا ان قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة في لبنان المعروفة باسم (يونيفيل) ستعمل على طول الحدود اللبنانية. وقال للقناة الثانية في التلفزيون الفرنسي «قوات يونيفيل المعززة ستكون امامها مهمتان.. من ناحية ستكون هناك لتمكين الجيش اللبناني من الانتشار (في الجنوب) ومن ناحية اخرى ستكون هناك لتأمين حظر السلاح على طول الحدود.. وأكرر على طول الحدود».

وطالبت اسرائيل قوات الامم المتحدة بالسيطرة على المعابر الحدودية بين لبنان وسورية لمنع تهريب السلاح لحزب الله قائلة ان ذلك من الاسباب التي تمنعها من رفع الحظر الجوي والبحري الذي فرضته على لبنان فور بدء الحرب.

وأعلن تيري رود لارسن مبعوث الامم المتحدة الثلاثاء ان الامر قد يستغرق ثلاثة اشهر لسد «الفراغ الامني» بعد الحرب وصرح بأن حوادث غير متعمدة يمكن ان تفجر القتال من جديد. ونشر الجيش اللبناني بالفعل نحو 2000 جندي على الحدود السورية وقال رود لارسن ان مسؤولي الحكومة لمحوا الى انهم سيطلبون من الامم المتحدة المساعدة في مراقبة المعابر.

الامم المتحدة تسمح باستخدام القوة في عمليات لبنان

■ الامم المتحدة ـ رويترز: كشفت وثيقة للامم المتحدة ان الاحكام الجديدة التي تعمل بموجبها قوات المنظمة الدولية في لبنان تسمح للجنود باطلاق النار دفاعا عن النفس واستخدام القوة لحماية المدنيين والتصدي لمحاولات مسلحة للتدخل في مهامهم. والاحكام التي وقعت في 21 صفحة وحصلت «رويترز» على نسخة منها تجيء في اطار التفويض الممنوح لهذه القوة بموجب قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الصادر في 11 اب (اغسطس) وصاغته الولايات المتحدة